

الباب الأول

مصر والسودان عبر التاريخ

ويضم الموضوعات التالية:-

- شاريخ مصر والسودان حتى الاحتلال البريطاني
- من الاحتلال وحتى التحرر
- كيف انفصل السودان عن مصر
- العلاقات فى فترة مبارك
- طبيعة العلاقات المصرية السودانية

السودان فى التاريخ

سكن النوبيون قديماً السودان فى العصور الحجرية ٨٠٠٠ ق م - ٣٢٠٠ ق م وكان العرب يطلقون على المنطقة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى أفريقيا وفى عهدي الدولة الوسطى بمصر والدولة الحديثة ضمّ أحمر جزءاً فى جنوب مصر أطلق عليه فيما بعد كوش وأصبحت اللغة المصرية القديمة هي اللغة الرسمية ولا سيما بعدما طرد أحمر مؤسس الأسرة الثامنة عشر الهكسوس من مصر ووصل شحاتمس الثالث حتى الشلال الرابع وكان ملوك الدولة الحديثة يعينون نواباً عنهم لإدارة الجنوب المصري وظهرت اللغة الكوشية أثناء مملكة كوش، وكانت لغة التفاهم بين الكوشيين قبل ظهور الكتابة المروية نسبة لمدينة مروى التي شق على الضفة الشرقية للنيل شمال قرية البجراوية الحالية وكانت عاصمة للسودان ما بين القرن السادس ق.م والقرن الرابع الميلادي .

ويبدأ التاريخ الموثق عن السودان من حوالي ٥٠ قرناً أي خمسة آلاف سنة، ومصادر هذا التاريخ النقوش النوبية فى بعض جهات السودان والهيكل العظمية فى المقابر النوبية والصناعات الحديدية

والنحاسية المتطورة وكان من أهم ملوك النوبة في عهد الاستقلال الملك
بعانخي الذي حكم مملكة النوبة سنة ٧٥١ ق.م

بعد نهاية دولة مروي قامت ثلاثة ممالك نوبية فكانت في الشمال مملكة
النوباطيين التي شمتد من الشلال الأول إلى الشلال الثالث وعاصمتها
فرس ويليها جنوباً مملكة المغرة التي شنتهي حدودها الجنوبية عند
الأبواب التي شقع بالقرب من كبوشية جنوب مروي القديمة، وهذه
المملكة عاصمتها دنقلة العجوز، ثم مملكة علوة وعاصمتها سوبا وشقع
بالقرب من الخرطوم وتحدت مملكتا النوباطيين والمغرة فيما بين عامي
٦٥٠ - ٧١٠ م وصارشا مملكة واحدة ولما إنهمز كودنيس آخر ملك
علي مملكة دنقلة عام ١٣٢٣ م، انتهت الدولة المسيحية وبعد ذلك اعتنق
السودانيون الإسلام فتاريخ الفترة التي شمتد من القرن الثامن قبل الميلاد
إلى القرن الرابع الميلادي، نجده في الكتابات التي شركها السودانين
علي جدران معابدهم بالشمال وفي الأهرامات كأهرامات جبل البركل
ونوري التي بناها ملوك نبتة ومروي، والآثار علي ضفتي النيل ما
بين وادي حلفا وسنار وفي منطقة بوهين وفرس وأشار الدكتور آركل
إلى أنه في منتصف القرن الرابع الميلادي انقسمت مملكة الداجو إلى
عدة ممالك غرب النيل ويعتقد أن الداجو جاءوا من مروي بعد سقوطها
علي يد عيزانا ملك مملكة أكسوم الحبشية فاستطاع ملوك مروي
الهروب جنوب غرب نهر النيل وأنشأوا مملكة في دارفور وكانت

عاصمة المملكة الأولى في جبل قدير حيث شو في ملك الداجو قدير ودفن شحت الجبل وأطلق اسمه عليه في كردفان وفي عهد الظاهر بيبرس شتم إرسال حملة للقضاء على مملكة المقررة المسيحية سنة ١٢٧٦م وكانت شلك الحملة من الحملات القوية حتى انهم استطاعوا أن يحولوا الكنائس إلى مساجد فاستمر التدفق الإسلامي جنوباً حتى جاوروا مملكة علوة التي كانت شدين بالمسيحية أيضاً، فتحالف العرب بقيادة عبد الله جماع مع الفونج وهاجموا علوة وبعد انتصار الفونج دخلوا سوبا وخربوها خراباً مشهوراً حتى أطلق المثل خراب سوبا بانتصار الفونج وحلفائهم العرب وفي ١٥٠٤م بدأت أول سلطنة عربية إسلامية في السودان وكان سلطانها هو قائد الفونج في معاركهم عمارة دونقس وكان قائد العرب عبد الله جماع وزيراً له، وشم الاتفاق أن يكون السلاطين من الفونج والوزراء من العرب وبعد فترة طويلة ضعفت سلطنة الفونج بسبب المعارك مع مملكة الفور على مناطق كردفان سنة ١٧٤٨ التي أجهدت المملكتين عسكرياً واقتصادياً.

وبعد أن حكم محمد علي باشا مصر أراد أن يكون له جيشاً قويا بسبب الأطماع الأوروبية الهادفة إلى الاستيلاء على بلاده، خاصة بعد الحملة الفرنسية على مصر بقيادة نابليون بونابرت التي استمرت من ١٧٩٨ ولم شنته إلا بالصلح الذي عقده الفرنسيون مع الإنجليز سنة ١٨٠٢ ثم حاولت إنجلترا غزو مصر عام ١٨٠٧ فيما عرف بحملة فريزر لكن

المقاومة الشعبية في رشيد صدت غزوهم فعمل الباشا جاهداً على أن يوسع رقعة حكمه شرقاً إلى الحجاز، غرباً إلى ليبيا وجنوباً إلى السودان ليضم هذه البلدان شحت إمبراطوريته حتى أنه شمل في شهيده الإمبراطورية العثمانية نفسها حيث بدأ بأراضي الحجاز فهاجمها وانتصر على السعوديين وبعدها ثجّه غرباً فأمن حدوده الغربية حتى واحة سيوة ولم يبق له سوى شأمين الحدود الجنوبية، فارس وفد لاستقصاء الحقائق حول الوضع السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي والحربي وحمل الوفد هدايا إلى السلطان وكان أهم ما حمّله الوفد في طريق عوشه شقارير شفيد ضعف السلطنة خاصة والسودانيين عامة بالإضافة إلى خلو السودان من الأسلحة النارية وأراد محمد علي أن يكون جيشه حديثاً ومجهزاً بأحدث الأسلحة وبنظام وتدريب حديثين، لكنه علم أن جنوده لن يقبلوا هذا النظام بسبب عدم اهتمامهم وبسبب عدم رغبتهم في إطاعة الأوامر فقرّر أن يجلب جنود من السودان وكان هذا من الأسباب التي دفعته إلى الاستيلاء على السودان وكان السوداني بقامته العسكرية وشجاعته المعهودة من أحسن الجنود واشتهر السودان منذ القدم بأن أراضيّه غنية بالذهب وكان محمد علي في حاجة إليه وكانت الحبشة تشكل شهيداً للمصريين والسودانيين بتحويلها لمجرى النيل خاصة بعد الأنباء التي أشاعت أن الإنجليز وأوروبا عامة مساندة لفكرة التحويل فأراد محمد علي أن يأمن هذا الأمر أيضاً

باستيلائه على السودان، بالإضافة إلى ما في ذلك من زيادة للرقعة الزراعية لأراضيه وأراد من السودانيين أن يكونوا على مودة مع الوالي لكن الأمر لم يكن كذلك إذ أن المماليك الذين هربوا من مكائدهم أخذوا من شمال السودان موطناً لهم بالقرب من مملكة الشايقية، حيث أنشأوا مملكة لهم كانت بمثابة طعنة في ظهر محمد علي، لذلك قرر أن يقضي عليهم خوفاً من أن تزيد سلطتهم ويسيطروا على السودان فيشكلوا خطراً على حكمه وكان محمد علي يرمي إلى استغلال شجاعة السودان واحتكار حاصلاتها وتسويقها في السوق العالمية عن طريق مصر وإذا حصرنا أسبابه لضم السودان نجدها:

- شأمين البلاد ضد الغزو الأوروبي بجلب الجنود من السودان. وبزيادة رقعة وعدد سكان بلاده.
- الحصول على التمويل لدعم القطاعات المختلفة في مصر باستغلال الذهب والتجارة والحاصلات السودانية.
- شأمين مجرى النيل المصدر الوحيد لري الأراضي المصرية وزيادة المساحة الزراعية.
- وجود المماليك في السودان.

بعد عودة الوفد المصري التركي الذي أرسله محمد علي باشا ما لبث أن قدم إلى مصر الشيخ بشير ود عقيد من قرية أم الطيور قرب عطبرة

وطلب من محمد علي أن يعينه على خصمه ملك الجعليين الذي أقصاه من مشيخته، فأبقاه الباشا وأكرم وفأشه حتى أعد العدة لفتح السودان وأرسله مع الجيش سنة ١٨٢٠، ثم عينه شيخاً على شندي في آخر الأمر بعد نزوح الملك نمر إلى الحبشة وأرسل أيضاً جيشاً آخر إلى سلطنة الفور ليستولي على كردفان ودارفور وانتهت سلطنة الفونج التي عاشت في ربوع السودان من عام ١٥٠٤ - ١٨٢١، بدخول الجيش في اليوم التالي دخول المنتصرين وعند دخول الترك عينت سنار عاصمة للسودان إلا أن أمطارها الخريفية وكثرة الأمراض فيها اضطرتهم إلى شغييرها إلى ود مدني إلى أن ثلى عثمان باشا الذي خلف الدفتردار عقب عوشه إلى مصر وأعجب بالمنطقة التي يقترن فيها النيل الأبيض بالأزرق فبنى قلعة ووضع فيها الجند وثلخذاها عاصمة لهشلك كانت بداية مدينة الخرطوم التي ازدهرت وسكنها ٦٠ ألف نصفهم من المصريين واليونان واللبنانيين والسوريين وأعداد من الأوروبيين.

واستمر التواجد المصري إلى أن ظهر المهدي فتم القضاء على دعوشه وسارت الأمور بين إدارة وأخرى إلى أن دخل الانجليز مصر

فترة الاحتلال الانجليزي وحتى الانفصال عن مصر

في عام ١٨٩٦ أنذرت الحكومة البريطانية في مصر فرنسا من الزحف في شجاء السودان، وأرسلت بعثة عسكرية لاحتلال السودان وكان قائد الحملة الجنرال هربرت كتشنر وقد حاصر التعايشي في أم درمان

وسقطت الخرطوم في يد القوات الإنجليزية المدعومة بجند مصريين، ووقعت الحكومتان المصرية والبريطانية على اتفاقية شقضي بالسيادة المشتركة على السودان وفي الواقع كانت السيادة لبريطانيا حيث كان الحاكم العام للسودان بريطاني يعين اسماً بموافقة خديو مصر وقد عملت بريطانيا على فصل السودان فصلاً شاملاً عن مصر فقد أنشأت نظام إداري في الشمال وأقامت عام ١٩٢٠ مشاريع اقتصادية جديدة مثل مشروع الجزيرة في محاولة لإنتاج القطن وتصديره لبريطانيا وفي الجنوب كانت السيطرة البريطانية أقل منها في الشمال حيث شرت السلطة في يد عدد من المسؤولين المدنيين الذين اطلق عليهم لقب البارونات بسبب سلطتهم شبه المطلقة على مساحات كبيرة في الجنوب وعلى الرغم من الخلافات المتزايدة بين المصريين والوطنيين السودانيين الذين يطالبون بانتهاء السيادة البريطانية على السودان إلا أن الحكومة المصرية وقعت اتفاقية مع بريطانيا عام ٣٦ أكدت بين بنودها اتفاقية ١٨٩٩ وعام ١٩٤٦ وبعد الحرب العالمية الثانية شفاوضت مصر وبريطانيا بشأن تعديل معاهدة ٣٦، وطالبت الحكومة المصرية ببريطانيا بالانسحاب من السودان، واقترح البريطانيون بعض التعديلات على الوضع وقتذاك ولكن المفاوضات أفضت إلى طريق مسدود.

وبعد مشاورات مع بعض المسؤولين في شمال السودان أعلن الحاكم العام في السودان عن عمل مجموعة من الإصلاحات لإعطاء شمال

السودان الخبرة في الحكم النئى وذلك لأخذ المتطلبات الأساسية للقرارات المتخذة بشأن الحالة السياسية النهائية للسودان وتم انتخاب مجلس الشعب الجديد وقام المؤيدون للشحاد مع مصر بعدشأكدهم من عدم إمكانية النجاح بمقاطعة الانتخابات وطالب مجلس الشعب السوداني كل من مصر وبريطانيا العظمى بإعطاء السودان استقلالشام عام ١٩٥١.

ووافق البرلمان على إجراء استفتاء عام لتحديد مستقبل البلاد السياسى وفى نفس الوقت وافقت مصر وبريطانيا على الانسحاب من السودان ثم أعلن البرلمان السودان كدولة مستقلة بعد إجراء استفتاء عام وقد أعلنت جمهورية السودان رسمياً في ١٩٥٦ وقد أصبح السودان عضواً في جامعة الدول العربية في ١٩ / ١ / ١٩٥٦، وفى الأمم المتحدة في ١٢ / ١١ / من نفس العام.

انفصال السودان عن مصر

عندما احتلت بريطانيا مصر عام ١٨٨٢م، كانت مصر والسودان دولة واحدة، شحت حكم التاج المصري التابعة للسلطنة العثمانية، ثم أطلق عليها الخديوي إسماعيل في أحد فرمانشه اسم السودان المصري، واستمر الحال كذلك إلى أن اندلعت الثورة المهدية، التي حاولت التواصل مع مصر عن طريق إقامة دولة إسلامية متحدة بين مصر والسودان،

وحيث سقط مشروع الثورة المهدية، فإنه أفسح الطريق أمام دولة الحكم
الثنائي المصري- البريطاني وفي عام ١٨٩٩م الذي كان في حقيقته
حكمًا إنجليزيًا روحًا وإدارةً، إذ لم يكن لمصر نصيب في
إدارة السودان إلا دفع شكايف إدارة شئون البلاد من الخزينة المصرية،
باعتبار أن السودان كان يعد آنذاك إقليمًا مصريًا .

كان الشعبان المصري والسوداني يؤمنان بأنهما شعبًا واحدًا، وحدثت
بينهما الطبيعة والنيل والحضارة واللغة والدين والتاريخ، وكان هذا
الإيمان يدفع الشعب السوداني إلى الثورة على الاستعمار البريطاني،
مطالبًا بعودة الوحدة مع مصر، وبسبب السودان شعّرت جميع
المفاوضات التي جرت بين مصر وبريطانيا التي أجراها زعماء مصر
منذ عام ١٩٢٤م، حيث كانت بريطانيا شتمسك دوماً باستمرار الحكم
الثنائي في السودان الذي كان محل رفض المصريين، وجاء انقلاب
الجيش في ١٩٥٢م / ٧/ وشملت الثورة هذا الملف أو الإرث، وكان لابد
أن شجّر مفاوضات الجلاء، وأوكلت ملف المفاوضات من أجل الوحدة
مع السودان إلى وفد برناسة محمد نجيب وعضويه عبد الحكيم عامر
وصلاح سالم وعبد اللطيف بغدادى ومحمود فوزى وسعت اللجنة لكسب
شأييد الشعب السودانى، إذ أن محمد نجيب كانت شربطه علاقات طيبة
بزعماء السودان على كاهه مشاربهم، فقد كان ينحدر من أصل سودانى

وولد بالسودان وكان محبوباً من السودانيين كما أن صلاح سالم ولد بالسودان عندما كان والده موظفاً هناك.

وأجرى نجيب اتصالات بالسودانيين لتحفيزهم على الوحدة وسافر صلاح سالم إلى جنوب السودان في هذه الفترة وشأثر الموقف بأزمه عبد الناصر مع محمد نجيب عندما شتم عزل محمد نجيب الذي كان ارتباط السودانيين بشخصه يفوق الحد ولم يكن هذا السبب فقط في عدم نجاح الوحدة، بل الدسائس الإنجليزية والأهم هم دعاة الانفصال في السودان سبب الفشل فحتى الحزب الاتحادي برئاسة إسماعيل الأزهرى سار هو الآخر ليؤيد الانفصال.

وطرحت الثورة القضية بشكل جديد على أساس شمكن السودانيين من ممارسة الحكم النئى الكامل وشهينة الأجواء لتقرير مصيره ، وإسقاط هدف بريطانيا بربط السودان بها وهذه أقل الخسائر وفى النهاية شتم جلاء الجيش الإنجليزي عن مصر فى يونية ١٩٥٥ وإعلان قيام جمهوريه السودان فى ديسمبر من نفس العام وكان إلغاء الملكية فى مصر بناء على اقتراح أمريكى كما شهد بذلك فتحي رضوان فى كتابه ٧٢ شهراً مع عبد الناصر ، وكان الأمريكان هم الذي دبوا خلع الملك فاروق لأسباب عديدة منها رفضه الاعتراف بإسرائيل، أما لماذا إلغاء الملكية فقد جاء ذلك فى كتاب المفكر الإسلامى جلال كشك كلمتي للمغفلين، ذكر أن حكومة الوفد عندما أصدرت مراسيم أكتوبر ١٩٥١، التي أعلنت فيها

وحدة وادي النيل شحت التاج المشترك وشمسية ملك مصر ملكاً لوادي النيل، قد قطعت الطريق علي أي شسوية ممكنة مع بريطانيا لاشضمن الوحدة مع السودان ، فلما خلع فاروق انتقل اللقب إلى ابنه أحمد فؤاد ولمشكن هناك حكومة مهما كان بطشها قادرة على إصدار مرسوم يجرّد ملك مصر من هذه الصفة، والإنجليز يرفضون أي شسوية لاشنص أولاً شحقق انفصال السودان ويسخرون من القرار المصري عن التاج المشترك فيسمونه المهرج المشترك وجاء المخرج الأمريكي بالحل للتخلص من المراسيم وذلك بإلغاء الملكية كلها بتاجها وألقابها، وفرح الشعب وهلل لتحقيق أمل العمر ولم ينتبه أننا أضعنا معه السودان .

العلاقات المصرية السودانية في عهد مبارك

إن وصف العلاقات المصرية السودانية بالأزلية، صحيح بحكم الجغرافيا والتاريخ والروابط الثقافية والاجتماعية، وبحكم الترابط والمصير المشترك الذي يوجده نهر النيل، شريان الحياة للبلدين إذ يمثل السودان العمق الإستراتيجي الجنوبي لمصر، وما يحدث فيه له بالغ الأثر على الأمن القومي المصري فكيف أدار نظام الرئيس حسني مبارك علاقات مصر بالسودان طيلة الثلاثين عاما الماضية؟ وما شأثير هذا النمط من إدارة العلاقات الثنائية على البلدين حاضرا ومستقبلا؟ في عقد التسعينيات من القرن الماضي شدهورت العلاقات المصرية السودانية

بشكل غير مسبوق، وصل إلى مستوى الحرب الباردة الحقيقية، التي لم شتوقف عند حد التراشق بين الأنظمة، وإنما امتدت في الداخل السوداني إلى مدى أبعد عبر الشحن الإعلامي المستمر والتعبئة ضد ما كان يصور على أنه خصم خارجي، وهو ما أوجد جيلاً في السودان ينظر إلى مصر بعين الريبة والتوجس.

وهذه المرحلة رغم شوشرها كانت مفيدة، على الأقل، من ناحية استخلاص العبر لعدم الانزلاق إلى هذه الوهدة مرة أخرى، وأيضاً من أجل إدراك حقيقة بسيطة هي أن مصر والسودان لا غنى لإحدهما عن الأخرى مهما كان اختلاف الأنظمة الحاكمة هنا أو هناك، وأن هناك ضرورات يجب أخذها في الاعتبار قبل الإقدام على أي فعل أو رد فعل وهي أن مصر والسودان باقيا في هذا المكان منذ فجر الخليقة وسوف يظلان كذلك، مهما كانت الأحداث أو التطورات في شمال الوادي أو جنوبه، وأن هناك شائراً وشأئراً متبادلين سوف ينتج أثرهما في كل الأحوال، ومن ثم فإن التعاون من أجل الصالح المشترك هو الأجدى والأكثر نفعاً، وهو المنطق الطبيعي للأمور، وأنه مهما افترقت السبل فإنه ليس هناك مفر من العودة إلى التعاون والتفاهم والتنسيق من جديد.

ودائماً ما يوجد ما يعكر صفو الأخوة وكان بين مصر والسودان مثلما يكون بين الأخوين فقد حدث خلاف على مثلث حلايب وهي منطقة شقع

على الطرف الأفريقي للبحر الأحمر مساحتها ٢٠٥٨٠ كم^٢ توجد بها ثلاث بلدات كبرى هي حلايب وأبو رماد وشالين، المنطقة شتبع مصر إدارياً بحكم الأمر الواقع وهي محل خلاف بين مصر والسودان، ويطلق عليها أحياناً المنطقة الإدارية لحكومة السودان وأغلبية السكان من البجا وينتمون لقبائل البشاريين والحمدأواب والشنيتراب والعبادة ومركز شالين يتميز بالثروة السمكية، وتضم في الجنوب الشرقي جبل علبة، وكذلك تتميز بخصوبة أراضيها التي تعتمد في ريها على كل من المياه الجوفية ومياه الأمطار ويوجد بمدينة شالين خمسة قرى هي :-

- قرية أبو رماد: ١٢٥ كم جنوب مدينة شالين.
- قرية حلايب: ١٦٥ كم جنوب مدينة شالين.
- قرية رأس الحدارية: ٢٢ كم جنوب قرية حلايب.
- قرية مرسى حميرة: ٤٠ كم شمال شالين.
- قرية أبرق: ٩٠ كم غرب قرية مرسى حميرة.

والحدود المرسمة بين مصر والسودان التي حدتها اتفاقية الحكم الثنائي بين مصر وبريطانيا عام ١٨٩٩ ضمت المناطق من دائرة عرض ٢٢ شمالاً لمصر وعليها يقع مثلث حلايب داخل الحدود السياسية المصرية، وبعد ثلاثة أعوام في ١٩٠٢ عاد الاحتلال البريطاني الذي كان

يحكم البلدين آنذاك فجعل مثلث حلايب شابع للإدارة السودانية لأن المثلث أقرب للخرطوم منه للقاهرة .

• في ١٨ /٢/ عام ١٩٥٨ قام الرئيس المصري جمال عبد الناصر بإرسال قوات إلى المنطقة وقام بسحبها بعد فترة قصيرة اثر اعتراض الخرطوم.

• ظلت المنطقة شابعة للسودان منذ عام ١٩٠٢ ولكن ظهر النزاع إلى السطح مرة أخرى في عام ١٩٩٢ عندما اعترضت مصر على إعطاء حكومة السودان حقوق التنقيب عن البترول في المياه المقابلة لمثلث حلايب لشركة كندية فقامت الشركة بالانسحاب حتى يتم الفصل في مسألة السيادة على المنطقة.

• أرسلت السودان في يوليو ١٩٩٤ مذكرة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ومنظمة الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، شتكي الحكومة المصرية بتسعة وثلاثون غارة شنتها القوات المصرية على الحدود السودانية، منسقة الحكومة السودانية مذكرة سابقة في مايو ١٩٩٣ .

• رفض الرئيس المصري حسنى مبارك في ١٩٩٥ مشاركة الحكومة المصرية في مفاوضات وزراء خارجية منظمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا لحل النزاع وبعد محاولة اغتيال الرئيس حسنى مبارك في قمة أديس أبابا، تهمت الحكومة المصرية نظيرتها السودانية بالتخطيط

- لعملية الاغتيال، فأمر الرئيس حسنى مبارك بمحاصرة وطرده القوات السودانية من حلايب وفرض الحكومة المصرية إدارتها على المنطقة . حاولت السلطات المصرية إغلاق مركز التجارة السودانية المصرية في شالين.
- في عام ٢٠٠٠ قامت السودان بسحب قواتها من حلايب وقامت القوات المصرية بفرض سيطرتها على المنطقة منذ ذلك الحين.
- في عام ٢٠٠٤ أعلنت الحكومة السودانية انها لمشتغلى عن إدارة المنطقة المتنازع عليها ولمشجرها أوسلمها للمصريين، وأكدت على تقديم مذكرة بسحب القوات المصرية إلى سكرشير الأمم المتحدة.
- قام مؤتمر البجا في ولاية البحر الأحمر في السودان بتوقيع مذكرة لاسترجاع إدارة المنطقة للسودان، حيث أوردوا أن قبائل البجا التي هي أصول وسكان هذه المنطقة يعتبرون مواطنون سودانيون.
- في عام ٢٠١٠ شم اعتماد حلايب كدائرة انتخابية سودانية شابعة لولاية البحر الأحمر وأقرت المفوضية القومية للانتخابات السودانية حق التصويت في الانتخابات السودانية لأهالي حلايب باعتبارهم مواطنون سودانيون إلا أن سكان المنطقة من البشاريين انتقدوا إشغال الحكومة المركزية في إتمام العملية.
- قام الرئيس السوداني بالتأكيد على سودانية حلايب كما قام مساعد الرئيس السوداني موسى محمد أحمد بزيارة للمنطقة تأكيداً على سيادة

السودان للمنطقة ورد وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط علي شصريحات الرئيس السوداني بقوله ان الحدود الجنوبية لمصر معروفة وهي دائرة عرض ٢٢.

. قامت القوات المصرية في عهد الرئيس المصري محمد حسني مبارك في عام ٢٠١٠ باعتقال السيد الطاهر محمد هساي رئيس مجلس حلايب المنتمى لقبيلة البشاريين لمناهضته للوجود المصري في حلايب، وشوفي في مستشفى في القاهرة أثر الاعتقال لمدة عامين بدون محاكمة، وعلى أثره قام وفد من قبيلة البشاريين بمخاطبة مركز الإعلام السوداني وذكر بوجود أعداد أخرى من المعتقلين، مثل محمد عيسى سعيد المعتقل منذ ٦ سنوات وعلي عيسى أبو عيسى ومحمد سليم المعتقلون منذ ٥ سنوات، وهاشم عثمان ومحمد حسين عبد الحكم وكرار محمد طاهر ومحمد طاهر محمد صالح منذ سنتان في ذلك التاريخ وأقيمت الانتخابات البرلمانية المصرية لعام ٢٠١١ في نوفمبر وشملت مثلث حلايب ونقلت صناديق الانتخاب إلى الغردقة بطائرة مروحية عسكرية مصرية لفرز الأصوات هناك ولكن سرعان ما يفئ الأخوة إلى بعضهم فمع مطلع الألفية الجديدة بدأت العلاقات المصرية السودانية في التحسن، بعد الانشقاق الذي وقع في صفوف نظام الإنقاذ وخروج الدكتور حسن الترابي من الحكم، وبعد شجاوز الأزمة التي أثارها توقيع اتفاق ماشاكوس عام ٢٠٠٢، اكتسبت العلاقات المصرية السودانية دفعة قوية

عبر الزيارة الخاطفة التي قام بها مبارك للخرطوم في الأول من مايو ٢٠٠٣، بعد فترة انقطاع طويلة دامت أكثر من ١٣ عاماً، وقد مثلت الزيارة حدثاً كبيراً، وجاءت شتويجاً لمسار التحسن البطيء في العلاقات بين البلدين، وأعطت الإشارة إلى أن كثيراً من الهواجس والملفات المعلقة بين البلدين، خاصة الملف الأمني، قد شُم طيها أو شُجاوزها، لا سيما التأثيرات النشجة عن محاولة اغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا عام ١٩٩٥، وأن مصر قررت شغليب مصالحها الإستراتيجية بفتح صفحة جديدة شاماً مع سلطة الإنقاذ وشنحية المخاوف أو الشكوك الصغيرة جانباً.

وفي هذه الزيارة قرر الرئيسان مبارك والبشير شفعيل مؤسسات التكامل بين البلدين مرة أخرى، وهو ملشم شطويره بعد ذلك بوقت وجيز أثناء زيارة الرئيس عمر البشير إلى القاهرة في ١٨ / ١ / ٢٠٠٤، حيث شفق البلدان على إصدار قانون يقر العمل بحريات أربع، هي التملك والتنقل والإقامة والعمل بين مصر والسودان، كما وجه الرئيس مبارك الحكومة المصرية أثناء هذه القمة في القاهرة بالبده فوراً بافتتاح وحدات صحية ومشاريع خدمية في الجنوب إسهما في خلق الاستقرار وشثيت السلام.

غير أن شفاقية الحريات الأربع لم شحدث الآثار المتوقعة منها، بسبب بقاء شطببقها منقوصاً من الجانب المصري، حيث لم شلغ شأشيرات الدخول

للسودانيين بشكل كامل، وعلى الناحية الأخرى بقي السودان منشغلاً بملاحقة الأزمات المتلاحقة في الجنوب والغرب في محاولات مستمرة للوصول إلى تحقيق الاستقرار دون جدوى.

طبيعة العلاقات السودانية المصرية

تتسم العلاقات السودانية المصرية بصفات متميزة شجعتها شختلف بصورة كلية عن علاقات أي من البلدين بالدول الأخرى قاطبة حيث ان ما يتوفر لها من الروابط المشتركة يندر وجوده بين أي دولتين علي مستوى العالم اجمع ولعل مبعث ذلك التميز والتفرد في العلاقات السودانية المصرية انها ذاتشداخل متعدد المستويات والروابط

ولعل هذا التاريخ الذي اشبط بتكوين اوشأسيس السودان الحديثة يمثل بداية العلاقات الثنائية بين الدولتين ولكنه لا يمثلشلك الروابط القديمة منذ فجر التاريخ والممتدة بين الشعبين فهناك علاقة قوية بين الشعبين الشقيقين، فهناك صلة النسب والمصاهرة والدم بينهم)ولعل الخلفية التاريخية التي تشكل الادراك المصري لطبيعة العلاقات السياسية بين البلدين شضرب بجذورها في التاريخ منذ العهد الفرعوني مروراً بالعهد المسيحي ثم الاسلامي وصولاً للعصر الحديث حيث شكلت بصورة حديثة منذ أيام الحكم التركي المصري الذي يمثل بداية الدولة السودانية

الحديثة (١) ومنذ ذلك الوقت فقد حظى السودان بأهمية خاصة فى العقل
الرسمى المصرى، وكانت السياسة المصرية شجاء السودان من بواكير
السياسات الخارجية التى رسمها حكام مصر خلال العصر الحديث وشعود
جذور الإدراك المصرى لأهمية السودان الإستراتيجية فى العصر
الحديث إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر منذ أن بدأ محمد على
والى مصر فى بناء الدولة الحديثة وفى عام ٨٢٠ شققت الجيوش
المصرية لأول مرة لتقوم بملمة أطراف المناطق الواقعة جنوبها، ممثلة
فى سلطنات وممالك وقبائل السودان لتصنع من كل هذا كياناً واحداً
،وهو الذى اصطلح على تسميته بالسودان ثم جاءت الثورة المهدية
وقضت على الحكم التركى المصرى فى السودان ولكنها لم تلبث كثيراً
لتسقط بواسطة الغزو الانجليزى المصرى الذى أفضى إلى مرحلة الحكم
الثنائى للسودان بواسطة انجلترا ومصر وقد استمر هذا العهد إلى أن
نال السودان حريته ومنذ ذلك التاريخ فى مطلع عام ١٩٥٦ والعلاقات
المصرية السودانية شمر

١ - الهيئة العامة للاستعلامات المصرية _ العلاقات المصرية السودانية _ الدور المصرى لاحتواء
الأزمة السودانية

دورياً بحالات من المد والجزر، أو بدورات من الصعود والهبوط (١) وكان قطاع لا بأس به من السودانيين يرى أن مصر شغلها التفاعل مع أنظمة الحكم العسكرية في السودان، وأن هذا يعد من بين أسباب بقاء هذه النظم في الحكم لفترات أطول وقد أدى شيوع هذا الانطباع إلى شذهور العلاقات المصرية السودانية وهذا التدهور ظهر في إلغاء اتفاقية الدفاع المشترك، واتفاقيات التكامل المصري السوداني. (٢)

ثم جاءت فترة حكم جبهة الانقاذ فشهدت شحناً ملحوظاً في العلاقات السودانية المصرية في أيامها الأولى ولكنها عادت مرة أخرى للتراجع وفي عقد التسعينيات من القرن الماضي شذهورت العلاقات المصرية السودانية بشكل وصل إلى مستوى الحرب الباردة الحقيقية، التي لم شتوقف عند حد التراشق بين الأنظمة، وإنما امتدت في الداخل السوداني إلى مدى أبعد عبر الشحن الإعلامي المستمر والتعبئة ضد ما كان يصور على أنه خصم خارجي، وهو ما أوجد جيلاً في السودان ينظر إلى مصر بعين الريبة والتوجس ولعل من أسباب سوء العلاقات بين البلدين في تلك الفترة هو الشعارات الإسلامية التي طرحتها الحكومة السودانية وبسبب ذلك دخلت العلاقات المصرية السودانية في منحي

١ - المرجع نفسه ٢ - العلاقات المصرية السودانية في عهد مبارك- هاني رسلان

آخر (١) تسمت فيه بالتأثير الشديد ووصل الي حد الصراع في المحافل الدولية فقد تحالف البشير مع الدكتور حسن الترابي وتم فرض النظام الاسلامي واعلان الهوية الاسلامية السودانية وهذا ما ادي الي وقوف مصر في المواجهة ضد هذا النهج الأصولي (٢) وذلك بسبب العداء المستحكم الذي كان يجسد العلاقة بين الحكومة المصرية والتيارات الاسلامية وهناك سبب آخر أثر في شلك العلاقات عندما جاء الغزو العراقى للكويت والتأييد السودانى للعراق وهو ما مثل اختلافاً رئيسياً مع التوجه المصرى، إضافة إلى ما سببه من حرج للقيادة المصرية التى قامت بجهد دبلوماسى سابق لإقناع دول الخليج العربية بالاعتراف بالنظام السودانى الجديد ليضع نهاية للمرحلة التعاونية فى نطاق العلاقات المصرية السودانية خاصة بعدما شرددت الأنباء عن نشر العراق لصواريخه فى السودان موجهة ضد مصر، الأمر الذى جعل الرئيس مبارك يهدد بضربها إذا ما ثبت ذلك وبعد ذلك شهدت العلاقات بين البلدين شؤشراً أكبر بسبب شجود نزاع الحدود علي حلايب وتتنوع وادي حلفا الذى وصل إلي أن يجدد السودان شكواه إلي مجلس الأمن وقد ظل هذا النزاع يمثل عقبة في طريق العلاقات بين مصر

١ - المرجع نفسه ٢ - مياه النيل في السياسة المصرية - ايمن السيد عبد الوهاب - ص ١٢٠

والسودان (١) ومهما حاولت بعض الأقلام على الجانبين، بدافع من الأخوة وحسن الجوار، أن شغل من أهمية هذه المسألة، شغل الحدود غير المستقرة بين الدولتين سببا أو وسيلة شستخدم لتصعيد بعض المشاكل الأخرى وقد أوكلت فيما مضى مهمة علاج هذه القضية إلى لجان مشتركة ثنائية لاشجتماع، وإن اجتمعت لاشفعل شيئا (٢) ثم جاءت محاولة اغتيال حسني مبارك في اديس ابابا في عام ١٩٩٥ والتي ثلهمت مصر الحكومة السودانية بالضلوع فيها بايعاز من المخابرات الأمريكية وأيضا وصلت إلى مجلس الأمن الذي أصدر عدداً من القرارات ضد السودان ثم بدأت العلاقات بين البلدين شتجه الي التحسن التدريجي بسبب ان الحكومة السودانية عام ١٩٩٧ جعلت الخطاب الايديولوجي المبني علي الاسلام شأنًا داخلياً وثجهت الي بناء سياستها الخارجية وفقا للمصالح المشتركة ولذلك بادرت بتحسين العلاقات مع الدول العربية خاصة مصر وقد استجابت القاهرة آنذاك إنطلاقا من شقديرات شتعلق بالمصالح الاستراتيجية لها وشم شجاوز ملف التسعينيات الامني والسياسي، من أجل صفحة جديدة شهدت شطور العلاقات عبر شوقيع مجموعة من ثلفاقيات التعاون بلغت ١٩ ثلفاقا، كما شم شوقيع ثلفاق

١ - النظام السوداني وعلاقته مع مصر - محمد سعيد ابو عامود
٢ - عن العلاقات المصرية السودانية - رؤية مصرية. أ.د اجلال رافت،

الحريات الأربع عام ٢٠٠٤، (١) وشطورت العلاقات مع الوقت بصورة شدرجية ولكنها لمشرقي الي ما كانت عليه من قبل بسبب عداء النظام المصري السابق للحركات الاسلامية الذي ظل يلقي بظلاله علي موقفه من العلاقات مع السودان في عهد الانقاذ وعليه فقد ظل السودان يواجه عداء مستمراً ومتصاعداً من الولايات المتحدة الأمريكية (٢) وحلفاؤها الذين كان نظام الرئيس المصري حسني مبارك يمثل طليعتهم في المنطقة العربية ولكن هنالك من يري ان شوشر العلاقات بين البلدين يعود إلي محاولة الحكومة السودانية ان شتحرر من شبعية مصر في سياستها الداخلية والخارجية، وان شكون للسودان سياسته الخاصة به دون شدخل من السفير المصري في شعيين الوزراء والمسئولين السودانيين حيث ذكر السفير المصري أنه يعين وزراء الدفاع والداخلية والخارجية في السودان ومهما يكن من أمر فقد اختلفت الرؤى السودانية المصرية لتقييم التاريخ وشقييم الأحداث وبينما شنظر النخبة السودانية لنفسها كند للنخبة المصرية إلا أن الثانية شنظر للسودان كالشقيق الأصغر الذي عليه أن يكون في القاطرة المصرية يقف في محطتها ولا يخرج عن مسارها ولعل شفسير هذه الآراء يرجع إلي نظرية حق الفتح في

١ - العوامل المؤثرة في سياسة السودان الخارجية - عمر صديق البشير - رسالة ماجستير غير منشورة
٢ - هاتئ رسلان، مرجع سبق ذكره

دراسات العلاقات السودانية المصرية ومهما يكن من أمر فقد انخفضت أهمية السودان لدى السياسة الخارجية المصرية طيلة عقد التسعينات(١)، سواء كان ذلك بسبب شرايد الدور الخارجي في المشكلة السودانية وشوثر العلاقات بين مصر والسودان(٢) وانتهت بذلك فترة ما قبل ثورة ٢٥ / ١ / المصرية التي شعتبر أسوأ الفترات في شاريخ العلاقات السودانية المصرية .

إن التعاون من أجل الصالح المشترك هو الأجدى والأكثر نفعاً، وهو المنطق الطبيعي للأمور، وأنه مهما افترقت السبل فإنه ليس هناك مفر من العودة إلى التعاون والتفاهم والتنسيق من جديد.

ولعل هذه الحقائق كانت ماثلة وحاضرة في صراعات البلدين حتي في اوقات التوثر والصراع الحاد ورغم التناقض الجوهرى في الرؤى، والمواقف، والسياسات، إلا أن الطرفين استطاعا إدارة علاقات ظلت في

١ - العلاقات السودانية المصرية _ منظور الامن القومي والمصالح الاستراتيجية- دكتور ادم محمد احمد عبد الله - ص ١٤٢

٢ - العلاقات السودانية المصرية- ا.د. حسن مكي محمد أحمد -الرأي العام: ٠٤ / ٧ / ٢٠١٠م.

٣ - التكامل الاقتصادي بين السودان ودول شمال افريقيا- د.سالي محمد فريد- الجزء الثاني- ص ٤٧-٤٨

حد أدنى متسمة بالاضطراب، وضاعت بسبب شلك الإدارة كثير من المقدرات الإستراتيجية القومية والوطنية عربياً ومصرياً وسودانياً، وكان أفدح الخسائر انفصال جنوب السودان، الذي من أسبابه، كما يرى بعض المراقبين، غياب الدور المصري عن التأثير، على المستوى الإقليمي والدولي حيث كان من الممكن إن وظفت مصر وزنها السياسي المهدد الإبقاء على السودان موحداً بل يرى كثيرون (ومنهم أنا واستند في رأيي هذا الى شديبير حادثة كنيسة القديسين قبل الاستفتاء السوداني باقل من أسبوع بمعرفة الداخلية المصرية لالهاء الشعب المصري داخليا عن قضية الاستفتاء على شقسيم السودان) أن مصر وقفت بقوة مع معارضي الإنقاذ دون التفريق بين خطر حكم الإنقاذ وخطر ذهاب الجنوب في شراجيديا سياسية كما حدث في الاستفتاء الذي اختار بسببه الجنوبيون الانفصال.(١)ورغم ما اعترى مسار العلاقات المصرية فقد استمرت العلاقات المصرية السودانية ذات اشباط وثيق وبعْد عميق؛ على الرغم من أنها كانت ولاشزال في حالة مد وجزر؛ وذلك أن الحكومات المتعاقبة في البلدين لم شواجه ما يعيق استمرارها بالحل الشامل، وتلخذت أسلوب التهذنة والتسكين للمشاكل المعلقة بين(٢)

١ - آفاق العلاقات المصرية السودانية بعد ثورة ٢٥ / ١ / - المسلمي البشير الكباشي

٢ - العلاقات السودانية المصرية بعد الثورة - العباس عبد الرحمن خليفة

البلدين؛ لإدراكها لأهمية هذه العلاقة للبلدين، وضرورة استمرارها
وشاكيدها والانطلاق بها إلى مراحل متقدمة؛ خوفاً من المواجهة التي قد
شؤدي إلى انفصامها نهائياً أو الوصول بها إلى مرحلة الطريق المسدود.

ورغم مافي ذلك من ايجابيات كثيرة شتمثل في شاكيذ خصوصية
العلاقات السودانية المصرية الا ان اكبر سلبيلته هو انه كان يمثل شرحيل
المشاكل بين البلدين الي المستقبل وعدم مواجهتها والإرادة المشتركة
لإيجاد الحلول الملائمة لها .

إلي أن قامت الثورة المصرية في ٢٥ /١/ ٢٠١١ ومثلت شحولا
استرليجيا علي الساحة المصرية بصفة خاصة والعربية بصفة عامة
ولذلك لمشستطع الخرطوم إخفاء بهجتها بسقوط نظام حسني مبارك، وقد
سارع الرئيس عمر حسن البشير بزيارة القاهرة، حيث مثلت ثورة ٢٥
يناير في مصر طوق النجاة بالنسبة للعلاقات مع السودان لأن الثورة
المصرية أعادت بناء الأولويات المصرية من جديد لاسيما على صعيد
السياسة والعلاقات الخارجية وشجاه السودان بشكل أخص، فالسودان
على أهميته الإستراتيجية بالنسبة لمصر لم يحظ إلا باهتمام ضئيل
بالنسبة لصناع القرار في عصر مبارك خاصة، وكان الاهتمام به لا
يتعدى في أحسن الأحوال الأبعاد الأمنية التي شرسمها وشحتكر صياغتها
الأجهزة الأمنية والمخابراتية

ولعل شك الخطوات وذلك التقدم والاهتمام بالعلاقات بين البلدين من مصر الثورة لإعادة وضع علاقات البلدين لمكانها الطبيعي قد قابله قدراً مماثلاً في السودان (١) وبعد ثورة ٢٥ يناير بادر السودان بتقديم أشكال مختلفة من الدعم السياسي والاقتصادي للنظام الوليد في مصر وشبّادل الزيارة بين الجانبين، وقد يؤدي شغير النظام في مصر إلى تحقيق وحده بين الدول العربية عامة والسودان خاصة، لأن الثوره في مصر شعتبر ثور شغير حقيقى والشعارات المرفوعة شكاملية.

١ - مستقبل العلاقات السودانية المصرية بعد ثورة ٢٥ /١/- محمد الحسن عبد الرحمن